بيان تونس أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة

***

البند 85

سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي

***

نيويورك، 12 أكتوبر 2021

شكرا السيدة الرئيسة. كما أشكر الأمين العام على تقريره السنوي المعنون: "تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها". ويعرب وفد بلادي عن تأييده لما جاء في بيان المجموعة الإفريقية وبيان حركة عدم الانحياز بعنوان البند قيد النظر. وأودّ أن أقدّم الملاحظات الإضافية التالية بصفتي الوطنية.

في البداية، تؤكد تونس التزامها الراسخ بدفع الجهود الهادفة إلى تعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي. ونحيّي في هذا السياق الجهود الحثيثة للأمم المتحدة في مجال إعلاء سلطة القانون لا سيّما من خلال بناء وتعزيز القدرات لدى الدول والمجتمعات في سياقات النزاع والانتقال والهشاشة.

وتواجه المجموعة الدولية اليوم تحديات غير مسبوقة، غير تقليدية ومركّبة على غرار الإرهاب والجوائح الصّحية وتغيّر المناخ والجريمة السيبرنيّة علاوة على تزايد منسوب النزاعات والانتهاكات. وهي تحدّيات بمثابة اختبار ليس للإنسانية فحسب، وإنما أيضا للنظام متعدّد الأطراف وهيكلة وعمل منظومة العلاقات الدولية ممثّلة في الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أن التعامل المؤثر مع التحديات الماثلة والمستجدة للقرن الحادي والعشرين يتطلّب أن ينصهر أي جهد وطني ودولي ضمن تمسّكنا الجماعي بنظام قائم على القواعد وتعدّدية الأطر المعزّزة، وأن تظلّ سيادة القانون ركنا أساسيا في هذا الجهد بما يسهم في تعزيز دعائم الأمن والاستقرار العالمي وتفعيل حقوق الدول والشعوب دون تمييز أو تهميش أو تفاوت وتنفيذ مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتدعم تونس في ذات السياق الجهود الهادفة لمزيد حوكمة العلاقات بين الدول، قوامها سيادة القانون ومبادئ وقيم السلم والعدل والسيادة المتساوية، وذلك من خلال تطوير وتدوين القواعد القانونية والصكوك الدولية في إطار ما يتيحه ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيّما من خلال أعمال لجنة القانون الدولي وعبر مزيد اللجوء إلى المحاكم الدولية والمختصّة.

السيدة الرئيسة،

بموجب القانون الدولي، تقع على عاتق الدول مسؤولية حماية مواطنيها ومؤسساتها من المخاطر المحدقة بها. وعليه، فإنّه من الجدوى تولّي الدولة زمام جهد بناء وتعزيز القدرات وفقا لأولوياتها واحتياجاتها وعلى نحو يكون فيه شعبها محور هذا الجهد وغايته.

وفي هذا المضمار، جاءت القرارات والتدابير الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الدولة في 25 جويلية تنفيذا للفصل 80 من الدستور، من منطلق "حالة الضرورة" التي أملتها الأزمة السياسية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية علاوة على تأثيرات جائحة كوفيد 19، بشكل بات يتهدّد كيان الدولة التونسية ومقدّرات شعبها.

وقد جاءت هذه القرارات بهدف تصحيح المسار الديمقراطي وترسيخ منهج الحوكمة واستجابة بالخصوص لإرادة الشعب التونسي وتطلّعاته في أن تكون الديمقراطية مقرونة بالتنمية والاستقرار والعدالة الاجتماعية ومتحرّرة من منظومة الفساد وأن تكون سيادة القانون حجر الزاوية فيها.

وفي نفس السياق، يأتي تشكيل الحكومة الجديدة يوم أمس كخطوة مهمة في مسار 25 جويلية واستكمالا له، بعيدا عن منظومة الفساد ومنطق المحاصصة، بالتوازي مع سعي رئيس الدولة إلى إيجاد حوار وطني حقيقي جامع للتونسيين بما في ذلك الشباب، وفق مواعيد زمنية مضبوطة.

السيدة الرئيسة،

تؤكد تونس أن مسار الإصلاح في تونس شأن وطني منبثق عن إرادة الشعب وسيادته وينسجم مع ظروف المرحلة ومتطلّباتها وقائم على ضرورة الإسراع دون تسرّع في إيجاد الحلول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللازمة في كنف الحرص على صون مكتسبات الحياة الديمقراطية وسيادة القانون.

وقد أكدت تونس خلال النقاش العام للجمعية العامة الشهر الماضي أنّ الديمقراطية في تونس خيار لا رجعة فيه ولاتراجع عنه وان حقوق الإنسان والحرّيات العامة والفردية مضمونة ومصانة ضمن مؤسسات قائمة على سيادة القانون ومبادئ الحكم الرشيد وأن بناء دولة مستقرّة حاضنة لجميع مواطنيها على قدم المساواة هو الشرط الأساسي لإرساء السلم الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان.

وإن تعزيز سيادة القانون يتطلّب أيضا إيجاد منوال تنموي جديد وفق قواعد تضمن إدارة عمليّة خلق وتوزيع الثروة بشكل عادل ومنصف وفعّال بما يسهم في تحقيق الرخاء لجميع المواطنين وتكافؤ الفرص ويضمن عدم ظهور فاعلين اقتصاديين ينتعشون من غياب المحاسبة وغموض القوانين وغياب الإجراءات للتحكّم في مقاليد الثروة.

وقد أكّدت رئيسة الحكومة أن من أهم مهام الحكومة التونسية مكافحة الفساد، لكي لا تكون الديمقراطية ارتدادا للوراء اقتصاديا واجتماعيا وإنما تأمينا فعليّا وكاملا للحقوق وإعمالا لسيادة القانون بما يضمن استرجاع الثقة بين المواطن والمؤسسات ويتصدّى لسياسة الإفلات من العقاب ويضمن هيبة الدولة وصلابة مؤسّساتها ونظامها القضائي.

شكرا السيدة الرئيسة.